مجلة جامعة الرازي
للعلوم الإدارية والإنسانية
RUHMS

عملية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي

أبحاث العدد:

- الحذف وأثره في إبراز السياق النفسي في المحاورات القرآنية.
- استراتيجية المحيط الأزرق واثرها في ابعاد الأداء التسويقي.
- التواريخ العالمية مدلولها - ظهورها - أبرز ممثليها (المؤرخون المسلمون نموذجاً).
- تحديد درجة الاحتياج إلى تطبيق المواصفة الدولية ISO 15189:2012 لجودة وكفاءة المختبرات الطبية وأثرها على رضا مستخدمي نتائج الفحص.
- تصور مقترح لتطوير عملية اتخاذ القرار في الجامعات اليمنية.
- النتائج الاقتصادية للفتوحات في عصر الدولة الأموية (٦٥- ١١٠هـ/٦٨٥-٧٢٤م).
- إستيثاق الدين بالرهن.
- الشواهد الشعرية في كتاب (الاقتراح في أصول النحو: للسيوطي (ت٩١١هـ)
- صورة المرأة في الشعر اليمني المعاصر.
- دراسة الجدوى ودورها في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية اليمنية

جامعة الرازي
كلية العلوم الإدارية والإنسانية

ديسمبر ٢٠٢٠م

المجلد الأول

العدد الثاني

الهيئة الاستشارية

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
١	أ . د / عبدالله عبدالله السنفي	ادارة اعمال	جامعة صنعاء	اليمن
٢	أ . د / صالح حسن الحرير	ادارة اعمال	جامعة عدن	اليمن
٣	أ . د / طلعت اسعد عبد الحميد	ادارة اعمال	جامعة المنصورة	مصر
٤	أ . د / حسن عبد الوهاب حسن	ادارة اعمال	جامعة القران الكريم	السودان
٥	أ . د / نجاة محمد جمعان	ادارة اعمال	جامعة صنعاء	اليمن
٦	أ . د / احمد علي الحاج	تخطيط تربوي	جامعة صنعاء	اليمن
٧	أ . د / محمد احمد الجلال	طرائق التدريس	جامعة ذمار	اليمن

الإشراف العام

د / طارق علي النهمي

رئيس مجلس الأمناء

رئيس التحرير

د / محمد حسيني الحسيني

عميد كلية العلوم الادارية والانسانية

مدير التحرير

د / نجيب علي اسكندر

هيئة التحرير

أ. م. د / جميل غالب الربيعي

د / تركي يحيى القباني

أ. م. د / محمد محمد القطيبي

أ. م. د / صالح علي النهاري

د / عبد الفتاح على القرص

أ. م . د / محمد المكردي

د / أحمد محمد الحجوري

رقم الايداع في دار الكتب الوطنية – صنعاء ( ) لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي – مجلة علمية محكمة – تهدف الى اتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وانتاجاتهم العلمية باللغتين العربية والانجليزية في مختلف العلوم الادارية والانسانية

مجلة جامعة الرازي للعلوم الادارية والانسانية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجال العلوم الادارية والانسانية

تصدر عن كلية العلوم الادارية والانسانية – جامعة الرازي – اليمن

توجه المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

مجلة جامعة الرازي للعلوم الادارية والانسانية

ص.ب : ..... ، الرمز البريدي ..... اليمن

هاتف : ٢١٦٩٢٣ _ ٧٧٤٤٤٠٠١٢

فاكس : ٤٠٦٧٦٠

البريد الالكتروني : ruahms@alraziuni.edu.ye

صفحة الانترنت : www.alraziuni.edu.ye

"دراسة الجدوى ودورها في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية اليمنية "
"دراسة حالة: وزارتي الإدارة المحلية و التربية و التعليم "

إعداد الطالبة:
منى سعيد عثمان قاسم الحكيمي

ملخص الدراسة

تُعد دراسة الجدوى من الدراسات الهامة التي لا غنى عنها لأي مشروع من المشروعات الاستثمارية أو المؤسساتية في أي من القطاعات العامة والخاصة أو المختلط تحرص على الارتقاء بإدائها في عصرناً الحاضر عصر المعلوماتية والسرعة وسيطرة التقنية الحاسوبية على جزء كبير من أعمال المؤسسات ومشاريعها وعنصراً هاماً في نجاحها وقدرتها على التخطيط والتطوير واتخاذ القرارات بأقل نسبة من الأخطاء وبالتالي الاستغلال الأمثل للإمكانيات والاستثمار الأفضل للوقت. وتبلورت مشكلة الدراسة بالتساؤل عن ما دور دراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية اليمنية؟ **و**هدفت الدراسة إلى التعرف على دور دراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في تلك المؤسسات، معتمدة في فرضيتها الرئيسة لا يوجد دور لدراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية اليمنية. وقد تم اختيار مجتمع الدراسة بوزارتي الإدارة المحلية والتربية والتعليم؛ بالاعتماد على العينة العشوائية البسيطة، حيث شملت عينة الدراسة إدارتي نظم المعلومات في الوزارتين ، وتم استخدام منهج المسح الشامل للأفراد العاملين فيهما.

وتمثلت أدوات الدراسة بالاستبانة التي تم الحرص على إعدادها بطريقة علمية، شملت إجراء التحكيم العلمي من قبل نخبة من الأكاديميين المتخصصين في الجامعات اليمنية، وكذا إجراء الاختبارات القبلية لقياس الصدق والثبات الظاهري للاستبانة، ثم النزول الميداني لتوزيعها. بلغ عدد أفراد العينة ٦٥ فرداً، يمثلون كامل العينة المستهدفة، وقد تم استرجاع ٥٥ استمارة فقط. ففي وزارة التربية والتعليم بلغ عدد أفراد العينة ٢٠ فرداً تم استرجاعها كاملة، في حين بلغ عدد العينة في وزارة الإدارة المحلية ٣٥ فرداً ، كانت ١٠ من الاستمارات الموزعة فاقدة، وتم تفريع

وتحليل مضمون الاستبانات باستخدام نظام SPSS، إضافة إلى استخدام المقابلة الفردية (بعدد ٦ مقابلات،٣ في كل وزارة، استهدفت مدير عام ورئيس قسم ومختص في كلا الإدارتين) من خلال مصفوفة بنظام أكسل، تضمنت تبويب المعلومات على مستوى كل وزارة وبحسب الدرجات الوظيفية، وكذلك استخدام أداة الملاحظة، ومن ثم التفريغ والربط والتركيب والتحليل لكل ما تضمنته أدوات الدراسة، والوصول إلى النتائج والتوصيات. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود دور نسبي لدراسة الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات في كلا الوزارتين؛ نظراً للتنفيذ الجزئي غير المكتمل، وغياب الربط المعلوماتي بين القطاعات الإدارية على المستوى المؤسسي الأحادي والجماعي، واتساع الفجوة بين الأهداف النظرية والتطبيقية والطموحات والتطلعات المؤسسية. بالإضافة إلى ذلك خلصت الدراسة إلى عدم استيعاب نظم المعلومات للتطور والنمو المستقبلي، وعدم تنوع أنشطتها، لمواكبة التوجهات والتغيرات العالمية نحو عولمة الأنشطة المالية والإنتاجية

والتكنولوجيا الخدمية، فإغفال مرحلة من مراحل دراسة الجدوى ينتج عنها انهيار أو تعثر جزئي أو كلى لمشاريع نظم المعلومات كما هو الحال في مشاريع نظم المعلومات(محل الدراسة).

ومع ذلك بينت الدراسة ارتفاع الوعي لدى العاملين بأهمية دراسة الجدوى بنسبة (74.62%)، وضرورتها في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات بنسبة (72.85%)، ودورها في اختيار أفضل تقنية؛ لتنفيذ نظم المعلومات عند المبحوثين بنسبة (74.91%).

المقدمة:

تُعد عملية تنفيذ دراسة الجدوى للمشاريع معياراً هاماً لنجاح المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بمختلف مكوناتها وطبيعتها وأهدافها وأنواعها. وتشمل دراسة الجدوى العديد من الدراسات الفرعية منها الدراسة الميدانية، الدراسة القانونية، والدراسة التسويقية، والدراسة الفنية والهندسية، والدراسة الاجتماعية، والدراسة الاقتصادية، والدراسة المالية، (دياب، ٢٠٠٧، ٢٩ و يعقوب،٢٠٠٨، ٢٣).

وتظهر الحاجة لأهمية دراسة الجدوى عند بدء العمل بالمؤسسة أو عند قيامها بتنفيذ أي مشروع أو عند ظهور مشكلات جوهرية مهمة ومؤثرة على إنجازها لمهامها. وتزداد هذه الأهمية عندما تكون هذه المشاريع ذات صلة مباشرة، بمعايير الجودة، وضرورة مواكبة الحداثة، وتطور التكنولوجيا وخصوصاً ما يتعلق بتوفر نظم معلوماتية في تلك المؤسسات (ياسين،٢٠٠٠، ١٤٥). ذلك أن الحاجة الملحة لنجاح تلك المؤسسات بمختلف أنواعها تقتضى وجود نظم معلومات تكمن في المساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة وتوفر المعلومات لدقيقة اللازمة لذلك ووفقاً للإمكانات المادية المتوفرة والوقت المتاح. بينما يعتبر النظام اليدوي والتقليدي غير قادر على تلبية احتياجات المؤسسات وتوفير المعلومات في الوقت المناسب (عبد الرزاق، ٢٠٠٩، ٣٤). وتعرف نظم المعلومات بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتضمن تجميع وتشغيل ونشر واسترجاع المعلومات؛ التي تهدف إلى دعم عملية صنع القرار و تفعيل الأداء المؤسسي. وقد أدت الثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم اليوم إلى بروز نظم المعلومات المحوسبة وتوفر البرامج المتطورة التي تدعم كفاءة ونجاح المؤسسات التي تستثمرها كما يجب (سلطان، ٢٠٠٥، ١٢-).

وقد ازداد الاهتمام بدراسة الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات نظراً لدورهما الفاعل والمؤثر في نجاح المؤسسات وتحقيق أهدافها التي تواجه تحديات بفعل التغيرات التكنولوجية السريعة و بزوغ عصر المعلوماتية الذي أدى إلى تطور الأداء المؤسسي وتعدد أهدافه وتنوع نشطاته، والضرورة الملحة لمواكبة تلك التغيرات. فقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تغيير طريقة تنفيذ العمليات الإدارية في المؤسسات، حيث زودت مديري وصانعي القرار بقاعدة معلوماتية متطورة ترتقي بأدائهم من خلال المساهمة في إنجاح عملية التخطيط والتنفيذ والتقويم للأداء المؤسسي بشكل عام (الحميدي وآخرون، ٢٠٠٥، ٢٩).

وبناءً على ذلك فإن النظم المعلوماتية المتطورة، تسهم بدور فاعل في تحقيق التنمية الإدارية وتتيح فرص نجاح قرارات المؤسسات، وينعكس ذلك بالتالي على نوع وجودة الخدمات أو السلع المقدمة (اللوزي، ٢٠٠٥، ١).

وفي ظل التغيرات التكنولوجية والمعلوماتية التي يشهدها العالم، والتوظيف المتنوع لاستخدامهما في شتى المجالات؛ أصبحت مشاريع بناء وتنفيذ وتطوير نظم المعلومات من المشاريع الاستثمارية في المؤسسات ويتطلب إجراء دراسات جدوى علمية وتتحقق من نجاح وتطور تلك النظم (مصطفى، ٢٠٠٢،١٩-٢٠). وباستعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت دراسة الجدوى ونظم المعلومات يمكن القول تتناول الدراسات التي تركز على دراسة الجدوى الجوانب الاقتصادية والمالية مركزة في معظمها على المؤسسات المصرفية بينما الدراسات التي تركز على نظم المعلومات يأتي معظمها لبحث فعاليتها في اتخاذ القرارت والتنمية الادارية ورفع مستوى كفاءة الأداء والرقابة الداخلية وإدارة الجودة الشاملة.

إلا أن أي من هذه الدراسات التي تم مراجعتها تعرض لموضوع أهمية تنفيذ مشاريع نظم المعلومات بناءً ونجاحها بالإعتماد على اجراء دراسات جدوى شاملة ومتكاملة على المستوى المحلي وهو ما حرصت هذه الدراسة على تناوله بالبحث والتحليل للتعرف على دور دراسة

الجدوى في نجاح تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية اليمنية، والإجراءات المتبعة لأجزائها والكشف عن إسهاماتها في تنفيذ نظم المعلومات وتحقيق أهدافها وقابلية تطويرها وتحديثها.

مشكلة الدراسة:

تكتسب دراسة الجدوى أهميتها في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات سيما للمؤسسات في الدول النامية- وتعد الجمهورية اليمنية إحداها - التي تعاني من ضعف التخطيط السليم والتضخم الإداري خصوصاً في عصر العولمة والتطورات السريعة التي يشهدها العالم في شتى المجالات سيما التقني والمؤسسي (عبدالخالق، 2004،٤٢) وبناء وتطوير مشاريع المؤسسات على أسس متينة وسليمة فإن دراسة الجدوى تأتي في مقدمة الضمانات التي تشكل نجاح ذلك. ونظراً الأهمية الكبرى التي تحتلها مشاريع نظم المعلومات في عصرنا الحالي لذا أصبح من الضرورة الملحة تناول دراسة الجدوى ودورها في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات لما لها من أهمية بألارتقاء بالأداء المؤسسي ومواكبة التغيرات العالمية والتوظيف التقني والتكنولوجي الأمثل في المؤسسات الحكومية اليمنية ومدى تطبيقها ونجاحها وواقع وفاعلية نظم معلوماتها، و يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسى الآتي:

س: ما دور دراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية اليمنية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١) ما مدى إدراك العاملين بأهمية دراسة الجدوى؟

٢) ما علاقة دراسة الجدوى بتنفيذ نظم المعلومات بأقل كلفة؟

٣) ما مدى إسهام دراسة الجدوى في اختيار أفضل تقنية لتنفيذ نظم المعلومات؟

٤) إلى أي مدى تؤدي دراسة الجدوى في نجاح تنفيذ نظم المعلومات وتلبية متطلبات المؤسسات الحكومية؟

٥) ما مدى إسهام دراسة الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات وقابليتها للتطوير والتحديث؟

٦) ما دور دراسة الجدوى في تنفيذ نظم معلومات ذات كفاءة عالية؟

فرضيات الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على فرضية رئيسة، هي:

لا يوجد دور لدراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية اليمنية (وزارتي التربية والتعليم والإدارة المحلية).

ويتفرع منها الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

١) لا يوجد إدراك لدى العاملين في نظم المعلومات بأهمية دراسة الجدوى.
٢) لا يوجد علاقة لدور دراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات بأقل كلفة.
٣) لا يوجد دور لدراسة الجدوى في اختيار أفضل تقنية لتنفيذ نظم معلومات.
٤) لا يوجد إسهامات لدراسة الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات؛ لتلبي متطلبات المؤسسات الحكومية وتحقيق أهدافها.
٥) لا توجد مساهمة لدراسة الجدوى في قابلية تطوير، وتحديث نظم المعلومات.
٦) لا يوجد دور لدراسة الجدوى في تنفيذ نظم معلومات ذات كفاءة عالية.

أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على دور دراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية اليمنية.

ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية:

١) التعرف على مدى إدراك العاملين في نظم المعلومات بأهمية دراسة الجدوى.
٢) التعرف على طبيعة كلفة دراسة الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات.
٣) معرفة التقنيات المتبعة في دراسة الجدوى عند تنفيذ نظم المعلومات.
٤) كشف إسهامات دراسات الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات لتلبية متطلبات المؤسسات الحكومية ،وتحقيق أهدافها.
٥) رصد مساهمة دراسة الجدوى في قابلية تطوير وتحديث نظم المعلومات في المؤسسات.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من خلال الآتي:

الأهمية العلمية:

١) الإسهام في رفد المعرفة العلمية بمفاهيم واضحة، تستند إلى إطار علمي، تبحث في مجال دراسات الجدوى، وعلاقتها بتنفيذ مشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية اليمنية.
٢) تُعد هذه الدراسة أول الدراسات المحلية بحسب علم الباحثة واستقصاء المراجع المحلية وآراء ومعلومات عدد من الباحثين والأكاديميين في مجالات العلوم الإدارية ونظم المعلومات، وفي ضوء الدراسة الاستطلاعية التي تم تنفيذها، وشملت المؤسسات البحثية (المركز الوطني للمعلومات)؛ لذا تمثل الدراسة إسهاماً علمياً للمكتبتين اليمنية والعربية والباحثين في مجال نظم المعلومات ودراسة الجدوى.

الأهمية التطبيقية:

تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة بما توصلت إليه من نتائج وتوصيات علمية، تسهم في تنفيذ مشاريع نظم معلومات وفق دراسة جدوى علمية شاملة ومتكاملة، تستفيد منها المؤسسات الحكومية؛ لترتقي بأدائها المؤسسي، وتضمن نجاح استخدام هذه النظم وعدم إهدار الإمكانات.

منهجية الدراسة:

اقتضى تحقيق أهداف الدراسة الأخذ بمبدأ التكامل المنهجي، كون طبيعة الدراسة تتطلب الجمع بين المنهجين الكمي والتحليلي؛ لذا اشتملت المنهجية على عدد من المناهج المرتبطة بها(الوصفي التحليلي، المنهج المقارن، والمنهج المسحي)، والأدوات العلمية المختلفة؛ لتحقيق ذلك التكامل. وفيما يلي نوضح المناهج المعتمدة في هذه الدراسة:

١. المنهج الوصفي التحليلي:

يركز المنهج الوصفي التحليلي على وصف خصائص المتغيرات والظواهر، كما هي في الواقع، حيث يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ووصف خصائص المتغيرات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة (راضي، ٢٠١٣، ١٢٨).

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف وتحليل دور دراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات (محل الدراسة)، من خلال وصف وتحليل محاور الدراسة، المتمثلة بمدى إدراك العاملين بأهمية دراسة الجدوى، وإسهامها في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات، وبأقل كلفة و باختيار أفضل تقنية، تلبي متطلبات المؤسسات الحكومية (محل الدراسة)، كونها قابلة للتطوير والتحديث وذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى مراحل دراسة الجدوى وأنواعها، والربط

والتحليل بين تلك المحاور و متغيرات الدراسة والمعلومات المرتبطة بها، وكذا الربط بين الإطار النظري والميداني للدراسة وتحليلها؛ لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

٢. المنهج المقارن:

يتم استخدام هذا المنهج " كونه أولاً يركز على جوانب التشابه والاختلاف بين الظواهر موضع الدراسة لغرض الكشف عن العوامل أو الظروف التي تصاحب ظهورها خلال فترات زمنية مختلفة " (الزيباري، ٢٠١١، ٧٢). قامت الباحثة باستخدام منهج المقارنة بين متغيرات الدراسة، ومدى صحة فرضياتها على مستوى كل إدارة (محل الدراسة) وإيضاح القواسم المشتركة والمختلفة بينهما، و للوصول إلى نتائج علمية تمكننا من التعميم.

٣. المنهج المسحي:

هو أحد مناهج البحث العلمي، التي تساعد في اكتشاف علاقات معينة بين مختلف الظواهر أو الظاهرة المدروسة، ويستعين بمعظم وسائل وأدوات جمع البيانات، الاستبانة والمقابلة الشخصية والملاحظة (إبراهيم، ٢٠٠٠، ١٣٠). وبناءً على ذلك استهدفت الباحثة جميع أفراد مجتمع الدراسة، وهم العاملون في إدارتي نظم المعلومات في وزارة التربية والتعليم بعدد، تسعة عشر موظفاً وموظفة واحدة (٢٠). وعدد (٤٥) موظفاً في وزارة الإدارة المحلية.

الدراسات السابقة:

باستعراض أهم الدراسات السابقة في مجال دراسة الجدوى ونظم المعلومات:

١- دراسة (زيرار، حفصة، ٢٠١٣ م) بعنوان: "دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري حالة قرض استثماري لدى البنك الوطني"، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.

هدفت الدراسة لمعرفة أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية خاصة، معرفة المعايير المستخدمة في المفاضلة بين مختلف المشاريع، التعرف على أهم بيانات المشروع، وتحليلها

بصوره تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب. وتركزت مشكلة الدراسة على معرفة مدى مساهمة دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الأمثل في إطار دراسة حالة لقرض استثماري لدى البنك الوطني الجزائري وباستخدام المنهج الوصفي كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن دراسة الجدوى المالية لها دور في عملية تقييم ومعرفة مدى صلاحية المشروع، واعتبار عملية التقييم أساساً لفشل أو نجاح أي مشروع استثماري، فكل قرار استثماري، يتوقف على طرق اختيار البدائل والمكونات لتقييم الجدوى المالية.

٢- دراسة (ISMF،٢٠٠٨ م) بعنوان: " دراسة الجدوى في مشاريع تقانة المعلومات، العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف بنية دراسات جدوى المعلومات والاتصالات، ومحتوياتها، بغية إدخال أنظمة جديدة لتقانة المعلومات والاتصالات ضمن إطار عمل واضح المعالم.

وقد خرجت الدراسة بنتيجة ضرورة إحتواء دراسة الجدوى على تحليل موجزء للمخاطر، و تحديد إمكانية تنفيذ المشروع والانخفاض المباشر في التكاليف أو ترشيدها والتخطيط الأفضل على المستويين الاستراتيجي والتكتكي.

<u>الدراسات السابقة التي تناولت نظم المعلومات:</u>

١.دراسة (ذيب حسين، ٢٠١٢م) بعنوان: "فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة"

هدفت الدراسة إلى معرفة فاعلية نظم المعلومات، وأثرها في قدرة البنوك التجارية على رصد حالات فشل الائتمان وتسييرها ومخاطرها، والكشف عن مدى توافر البنوك التجارية على خطط معدة مسبقاً؛ لمواجهة التسهيلات الائتمانية المتعثرة. وكانت مشكلة الدراسة متركزة حول نظم المعلومات المصرفية و معرفة تأثير فعالية في تسيير فشل الائتمان (القروض المتعثرة) في البنوك التجارية.

واستخدم المنهج الوصفي كانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة التأكيد بأن نظم المعلومات توفر جميع المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، وأهمية وجود نظام للمعلومات يسمح بجمع البيانات عن عملاء البنك المتعثرين وأنشطتهم، وتحليلها وإيصالها على شكل معلومات إلى مراكز اتخاذ القرار في البنك.

٢.دراسة (دية حنان خليل محمد، ٢٠١١م) بعنوان: "العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية والتنمية الإدارية في وزارة الداخلية الفلسطينية من وجهة نظر المديرين ورؤساء الأقسام"- جامعة القدس.

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع نظم المعلومات الإدارية المستخدمة في وزارة الداخلية، من خلال دقة المعلومات، المرونة، الشمولية، وضوح المعلومات، التوقيت المناسب كما هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية الإدارية في وزارة الداخلية، من خلال التخطيط للموارد البشرية، والهيكل التنظيمي، والقوانين والأنظمة والمعتقدات(الثقافة والقيم)، والتدريب وتقيم الأداء. كانت

مشكلة الدراسة تركز على معرفة العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية والتنمية الإدارية في وزارة الداخلية من وجهة نظر المديرين ورؤساء الإقسام وتم استخدام المنهج الوصفي، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين نظم المعلومات الإدارية والتنمية الإدارية، لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لواقع نظم المعلومات الإدارية وبالتالي فإن وجود نظم المعلومات الإدارية تسهم إيجابياً في التنمية الإدارية للكون.

٣. دراسة (باوجيه علي سالم،٢٠١١م) بعنوان: نظم المعلومات الإدارية ودورها في عملية صناعة القرارات في الجامعات الأهلية"- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات الإدارية في عملية صناعة القرارات الإدارية في الجامعات الأهلية بصنعاء – الجمهورية اليمنية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، مشكلة الدراسة المتركزة حول دور نظم المعلومات الإدارية في عملية صنع القرارات الإدارية في الجامعات الأهلية بمدينة صنعاء في اليمن وتوصلت الدراسة إلى نتائج متعلقة بتحليل البيانات العامة الشخصية، ونتائج متعلقة بتحليل ومناقشة تأثير خصائص العينة على محور الدراسة، ونتائج متعلقة بتحليل مكونات نظم المعلومات الإدارية ودورها في عملية صناعة القرارات، ونتائج متعلقة بتحليل مواصفات المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات الإدارية وبين استخدام صانعي القرارات لها في عملية صنع القرارات الإدارية.

٤. دراسة (سنهوري شريف عبد القادر، ٢٠٠٩م) بعنوان: "دراسة نظم المعلومات المصرفية ودورها في رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي" - جامعة الخرطوم.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المصرفية في أداء العاملين بالجهاز المصرفي، ومواكبتهم التطورات المصرفية، والنتائج المترتبة على اتباع النظام التقليدي في العمليات المصرفية والتي أدت إلى بطئها وزيادة عدد الأطراف المشاركة فيها وبالتالي تدني أداء الجهاز المصرفي بصورة عامة. إضافة إلى ذلك، ما يترتب على النظام اليدوي من زيادة تكلفة الخدمات المصرفية والجهد المبذول للحصول على تلك الخدمات، وعجزه عن تقديم مخرجات ملائمة في الوقت المناسب بصورة كافية ومرضية. كانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن استخدام نظم المعلومات يمكن من تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية لإشباع رغبات العملاء المتطورة، ويجعل من خدمات المصرف التي يتحصل عليها العملاء تمتاز بالسهولة واليسر وقلة التكلفة.

٥. دراسة (القضاه غسان مصطفى أحمد، ٢٠٠٨م) بعنوان: "أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية (دراسة ميدانية)" – الأردن.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة المحاسبية وبشكل أكثر تركيزاً على، أثر نظم المعلومات المحاسبية (الرقابة الإدارية) على فاعلية الضبط الداخلي، في البنوك التجارية، وتم استخدام المنهج الوصفي والتوصل بالنتيجة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية تؤثر على فاعلية الرقابة المحاسبية بحيث يوجد أثر إيجابي في عملية إنتاج المعلومات، كما تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية التشغيلية والاستراتيجية والمساعدة في عملية المراقبة والالتزام بالسياسات الإدارية.

٦. دراسة (الشريف عبده نعمان،٢٠٠٥م) بعنوان: "دور نظم المعلومات في إدارة المؤسسات الحكومية _ حالة وزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية" – الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور نظم المعلومات بما تشمله من أنظمة جزئية في المساهمة في إدارة المؤسسات الحكومية والتركيز على إبراز أهمية نظم المعلومات المتقدمة والنظم الخبيرة في عملية اتخاذ القرارات، بيان دور الاتصالات في عملية إرسال واستقبال المعلومات والتنسيق بين الوحدات المختلفة داخل المؤسسات وخارجها. وتم استخدم المنهج الاستنباطي في الدراسة، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها أن نظم المعلومات في وزارة التربية والتعليم التي تتميز بهيكل ضخم جدا ومتنوع يصعب إدارتها بشكل مركزي، ساهمت نظم المعلومات في الحد من المركزية من خلال معالجات المعلومات لا مركزياً.

٧. دراسة (أبو سبت صبري فايق عبد الجواد، ٢٠٠٥م) بعنوان: "تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة ".

هدفت الرسالة إلى معرفة مدى الفروق بين مكونات نظم المعلومات الإدارية في الجامعات الفلسطينية، ومعرفة مدى استخدام نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية، والتعرف على العلاقة بين المستوى التنظيمي لدائرة نظم المعلومات الإدارية، واستخدام المعلومات اللازمة لصنع القرارات الإدارية. تكمن مشكلة الدراسة في تقييم دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات، لأن القرارات الصادرة عن الجامعات تمس وتؤثر على شريحة عريضة من المجتمع الفلسطيني.

وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن وجود تقنيات حديثة في مكونات نظم المعلومات الإدارية، جعلت مستخدمي هذه النظم يعتمدون عليها اعتمادا كبيراً في صنع القرارات الخاصة كما توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة إيجابية بَين المستوى التنظيمي لدائرة نظم المعلومات وجودة المعلومات الإدارية لنظم المعلومات في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.

٨. دراسة (المحاسنة محمد عبدالرحيم، ٢٠٠٥م) بعنوان: " أثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات دراسة ميدانية في دائرة الجمارك الأردنية" – الأردن.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر كفاءة نظم المعلومات الإدارية على فاعلية اتخاذ القرارات في دائرة الجمارك. تبرز مشكلة الدراسة في أنها ناتجة عن اهتمام المستخدمين بنظم المعلومات وأن ما تلعبه من دور في نجاح النظام أو فشله يؤثر بشكل جوهري في استخدام نظم المعلومات وفاعليته ما ينعكس على كفاءة عملية اتخاذ القرارات. أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن نظم المعلومات الإدارية في دائرة الجمارك ذات جودة وكفاءة مرتفعة تنعكس إيجاًبياً على فاعلية عملية اتخاذ القرارات مجتمعة.

٩. دراسة (شحادة غرايبة وناظم ملكاوي،٢٠١٣م) بعنوان " تأثير نظم المعلومات الإدارية على أداء المنظمات الحكومية في وزارة التخطيط الأردنية" دراسة حالة، كلية الأعمال جامعة جدارا إربد.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي تلعبه نظم المعلومات الإدارية في المنظمات الحكومية، وتأثيرها على أداء الموظف. وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعدات والبرمجيات على أداء الحكومة والمنظمات ووجود علاقة قوية بين الشبكات داخل المنظمة وممارسة الأعمال التجارية وكذلك وجود علاقة قوية بين وجود معلومات إدارية وتحسين الأداء داخل المؤسسات الحكومية.

١٠.دراسة (أحمد زكريا صيام، ٢٠١٢م) بعنوان "دور نظم المعلومات في تنفيذ إدارة الجودة الشاملة"، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ إدارة الجودة الشاملة. وكانت مشكلة الدراسة كيف تقدم تكنولوجيا المعلومات مساعدة تدعم فيها عمليات إدارة الجودة الشاملة بدلا من التركيز على أداء إدارة الجودة الشاملة أهم نتائج التي توصلت لها الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات ليست هي نفسها، فهي إدارة الجودة الشاملة مختلفة، تم استخدام أعلى مستوى.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في وزارتي الإدارة المحلية والتربية والتعليم، وتركز الدراسة على إدارتي نظم المعلومات (محل الدراسة).

مجتمع وعينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة بالعاملين في إدارتي نظم المعلومات في كل من وزارتي الإدارة المحلية والتربية والتعليم، وباستخدام منهج المسح الشامل، تم استهداف جميع أفراد العينة، المتمثلة في موظفي قطاعي نظم المعلومات في الوزارتين.

استمارة الاستبانة:

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية، ولتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها، ولاختبار فرضياتها. تم بناء هذه الأداة بالاعتماد على الاطار النظري، إضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت الاستبيان الموجهة للعاملين في ادارتي نظم المعلومات (محل الدراسة) من جزئين، تمثل الجزء الأول في البيانات الديموغرافية (الشخصية)، بينما احتوى الجزء الثاني على محاور الدراسة، التي تمت صياغتها، بما يتناسب مع طبيعة الدراسة ويحقق أهدافها. ولقياس آراء أفراد العينة من خلال استخدام مقياس(ليكرت الخماسي)، و تكون من خمس درجات، هي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وأعطيت الفقرات (٥) لدرجة أوفق بشدة، (٤) لا أوافق، (٣) لمحايد،(٢) لا أوافق، ودرجة واحدة لا أوافق بشدة، بحيث يكون المتوسط الفرضي يساوي (٣). وتضمنت الاستبانة الموجهة للعاملين في إدارتي نظم المعلومات(محل الدراسة) سبعة محاور، المحور الأول تناول مدى إدراك العاملين ومعرفتهم بأهمية دراسة الجدوى. في حين ركز المحور الثاني على معرفة مدى إسهام دراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات، وتناول المحور الثالث دور دراسة الجدوى في تنفيذ نظم معلومات بأقل كلفة، بينما يتضمن المحور الرابع دور دراسة الجدوى في اختيار أفضل تقنية لتنفيذ نظم معلومات بأقل كلفة. وشملت المحاور الخامس والسادس والسابع على التوالي قياس دور دراسة الجدوى في تنفيذ نظم معلومات تلبي

متطلبات الوزارة، وقابلة للتطوير والتحديث، وذات كفاءة عالية. واشتملت الاستبانة على (٤٩) فقرة، موزعة بما يتواءم وطبيعة المحاور المذكورة أعلاه، وتحقيق أهداف الدراسة.

وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ١١ أستاذاً من الجامعات اليمنية ذوي كفاءة ودرجات علمية عالية، وذلك بغرض تحقيق أعلى درجة ممكنة من المصداقية والدقة العلمية لإدارة الدراسة. وقد تم العمل بملاحظاتهم العلمية على الاستبانة وإخراجها بشكلها النهائي.

وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة بواسطة نوعين من أنواع اختبارات الصدق، وهما اختبار الصدق الظاهري، وإحصائياً من خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات، كما هو موضح في جدول (٣-٢).

الجدول (٣-٢) وصف لعينة الدراسة حسب الوزارة

الوزارة	العدد	النسبة المئوية %
الإدارة المحلية	٣٥	٦٣,٦
التربية والتعليم	٢٠	٣٦,٤
المجموع	٥٥	١٠٠

الاستنتاجات:

أظهر معامل ألفا كرونباخ؛ لقياس ثبات وصدق أداة الدراسة إن قيم معامل الثبات والصدق، كانت عالية ومقبولة لجميع محاور الدراسة السبعة التي تتكون من مجموعة من العبارات، وبالتالي يمكن القول إن هذه المعاملات ذات دلالة الأغراض البحث، واتساق أداة الدراسة مع الإطار النظري، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

وبناءً على ذلك نستعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومدى صحة فرضياتها على النحو التالي:

أولاً: استنتاجات الدراسة بناء على الخصائص العامة لعينة الدراسة، وتوزيع العينة حسب الوزارة، فتوزيع العينة حسب الوزارة(٦٣,٦٪) (إدارة محلية بعدد ٣٥ شخصاً، و ٣٦,٤٪ وزارة التربية والتعليم بعدد ٢٠ شخصاً، وبإجمالي عام ٥٥ شخصاً، وبنسبة عامة ١٠٠٪، وتوزعت العينة حسب متغير العمر في الوزارات 58.1%، تتراوح أعمارهم في الفئة العمرية ٣٠-٣٩ سنة بعدد ٣٢ شخصاً، تليها الفئة العمرية٤٠ -٤٩ سنة بعدد ١٥ شخصاً، وبنسبة 27.3% وتليها الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة بعدد ٥ أشخاص، بنسبة ٩,١ %بينما الفئة العمرية ٥٠ سنة فأكثر فكإنت بعدد ٣ أشخاص وبلغت نسبتها ٥,٥ %من الإجمالي العام للعينة). يتضح إن عينة الدراسة بحسب العمر تعكس توافر القوى العاملة الشابة، القادرة على الأداء الوظيفي، وما يعزز من ذلك هو الارتفاع في المؤهلات العلمية، فنسبة (٧٢,٧٪ من إجمالي العينة، هم من حملة شهادة بكالوريوس، تليها مؤهلات الدبلوم، بنسبة ١٤,٥٪ ، وتتراجع نسبة المؤهلات العليا ماجستير ودكتوراه بنسبة ١٠,٩٪ و١,٨٪ على التوالي).

كما أوضحت الدراسة ارتفاع بنسبة عدد العاملين الذين يتمتعون بسنوات خبرة كثيرة، هي ٩ سنوات فأكثر بنسبة (٥٦,٤٪،) ومن ٦-٨ سنوات(٢٩,١٪،) و٣-٥ سنوات(١٠,٩٪) وأقل من ٣ سنوات (٣,٦٪)ما يشر إلى إن معظم عينة الدراسة ذوو خبرة جيدة في مجال العمل الإداري، ولديهم تراكم معرفي جيد في مجالهم، كما بينت الدراسة إن هناك تنوعاً في طبيعة الدرجات الوظيفية لأفرادها، وإن غالبيتهم من ذوي الدرجة الوظيفية مختص، بنسبة(34.5%)، تليها الدرجة الوظيفة مدير إدارة بنسبة(٣٢,٧٪) ثم الدرجة الوظيفية رئيس قسم(٢٣,٦٪) والدرجة الوظيفية مدير عام (٩,١٪) ما يعكس خلفيتهم في العمل بنظم المعلومات، كونها العامل الأساسي في عمل الوزارتين

محل الدراسة، حيث يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة في استخدام نظم المعلومات بنسبة مرتفعة(43.6%) بعدد ٢٤ فرداً للفئة ٥-٩ سنوات، تليها ١٥ سنة فأكثر بعدد ١٣ فرداً ونسبة (٢٣,٦٪). ومن ١٠-١٤ سنة(١٨,٢٪) بعدد ١٠ أفراد، وأقل من ٥ سنوات لعدد ٨ أفراد، بنسبة (١٤,٦ %) وهي الفئة الأقل من بين فئات عينة الدراسة. وتدل النتيجة إلى ارتفاع نسبة سنوات الخبرة بين أوساط العاملين في استخدام نظم المعلومات (محل الدراسة).

ثانياً: الاستنتاجات بناء على فرضيات الدراسة:

بناء على الفرضية الأساسية للدراسة فقد نصت على أنه لا يوجد دور لدراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية اليمنية، ولإثبات صحتها والإلمام بمختلف جوانب الدراسة إنبثقت منها فرضيات فرعية، نستعرض مدى صحتها العلمية، من خلال الآتي:

- **الفرضية الأولى:** لا يوجد إدراك لدى العاملين في نظم المعلومات بأهمية دراسة الجدوى.

أظهرت الدراسة عدم صحة الفرضية، و إن إدراك العاملين بأهمية دراسة الجدوى في الوزارتين عينة الدراسة من وجهة نظرهم جاءت بنسبة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.73)، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرات التي تقيس هذا البعد، بلغت (74.62%)، ما يؤكد ارتفاع مستوى إدراك

العاملين بالوزارتين بأهمية دراسة الجدوى عند المبحوثين، إذ جاءت الفقرة الخامسة، المتعلقة بـ: " تدرك الإدارة مدى أهمية التخطيط والدراسة لتنفيذ مشاريع نظم المعلومات "، في المرتبة الأولي، بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (3.93)، وبنسبة موافقة على مضمون هذه الفقرة بلغت (78.55%)، وتليه الفقرة الأولي المتعلقة بـ: " تدرك القيادات العليا في الوزارات المعنية أهمية

دراسة الجدوى "، بمتوسط حسابي مرتفع مقداره (3.78)، وبنسبة موافقة مرتفعة، بلغت (75.64%)، في حين جاءت الفقرة الرابعة المتعلقة بـ: " ساعدت دراسة الجدوى في حل مشاكل التخطيط والتنفيذ للمشاريع في الوزارة "، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مرتفع (3.62)، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرة بلغت (72.36 %). ويرجع ذلك إلى غياب التخطيط المرحلي في تنفيذ دراسة الجدوى، حيث بينت المقابلات أن دراسة الجدوى لتنفيذ مشاريع نظم المعلومات في الوزارتين محل الدراسة كانت بشكل جزئي، اقتصر على (الدراسة الأولية، المالية، الإقتصادية) من قبل شركة استشارية متخصصة، وفي كلا الوزارتين(محل الدراسة)، يسود بالغالب دراسة الجدوى مبدأ العمل بالارتجال والعشوائية نظراً لغياب أهم متطلبات دراسة الجدوى، مثل فريق عمل، يضم خبرات وكفاءات منتوعة، تواءم نوع المشروع وحجمه الذي يتطلب تقنية عالية وتنوعاً ومكتباً فنياً متخصصاً، يتولى تنفيذ دراسة الجدوى. فغياب ذلك يجعل مشروع نظم المعلومات عرضة للتعثرات، وعدم الاستمرارية، واكتمال التنفيذ وهدراً للموارد المالية، وضعف جدواه الخدمية والتنموية، وما أكدته الملاحظة خلال تنفيذ النزول الميداني وإجراء المقابلات، حيث لوحظ ضعف البنية التحتية وعدم اكتمالها.

- **الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة لدور دراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات بأقل كلفة.

أظهرت الدراسة عدم صحة الفرضية، فقد جاءت بنسبة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.63)، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرات التي بلغت (72.68%)، ما يؤكد دور دراسة الجدوى في تنفيذ نظم معلومات بأقل كلفة من وجهة نظر المبحوثين، إذ جاءت الفقرة، المتعلقة بـ: " ساهمت دراسة الجدوى في تنفيذ نظام المعلومات في الوزارة ضمن بدائل برمجية بمواصفات مختلفة "، بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع، بلغ (3.73) وبنسبة موافقة على مضمون الفقرة بلغت (74.55%)، وتليها الفقرتإن المتعلقتإن بـ: " ساهمت دراسة الجدوى في خفض تكاليف التشغيل لنظم المعلومات، وساهمت دراسة الجدوى في اختيار نظام مناسب قائم على التوازن بين التكلفة و الأداء "، و بمتوسط حسابي مرتفع، بلغ لكل منهما مقداره (3.67) وبنسبة موافقة مرتفعة، بلغت (73.45%)، في حين جاءت الفقره المتعلقة بـ: " ساهمت دراسة الجدوى في تطبيق نظم المعلومات بتكلفة منخفضة، مقارنة بتكاليف الإنظمة الأخرى "، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي متوسط (3.51)، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرة بلغت (70.18 %). ويرجع ذلك كما بينته المقابلات إلى الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ مشاريع نظم المعلومات، مثل وجود حاجز بين الإنظمة المعلوماتية والمستفيدين، والإنظمة الخاصة بالقيادات الادارية، ووجود صعوبات مالية، والأعمال الروتينية، وعدم استكمال التنفيذ، وقلة المختصين، وقلة الحوافز، وتجزئة البرامج لكل قطاع على حدة، وضعف البنية التحية، والبيئة الطاردة للعمل في القطاع الحكومي، إضافة إلى ما أكدته الملاحظة من تذمر لدى العاملين وتدنى الرضا الوظيفي في كلا الإدارتين، وضعف الإنضباط الوظيفي، لاسيما في إدارة نظم المعلومات في وزارة الإدارة المحلية.

- **الفرضة الثالثة:** لا يوجد دور لدراسة الجدوى في اختيار أفضل تقنية لتنفيذ نظم معلومات.

كشفت الدراسة عدم صحة الفرضية السابقة، وجاءت بنسبة مرتفعة و بمتوسط حسابي (3.57) وبنسبة موافقة على مضمون الفقرات بلغت (٧١,٤٣ %)، ما يؤكد ارتفاع دور دراسة الجدوى في اختيار أفضل تقنية لتنفيذ نظم المعلومات عند المبحوثين، إذ جاءت الفقرة التاسعة عشرة، المتعلقة بـ:" ساعدت دراسة الجدوى في اختيار أفضل المعدات والأجهزة والبرمجيات لتنفيذ نظام المعلومات " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع، بلغ (3.75)، وبنسبة موافقة على مضمون هذه الفقرة، بلغت (74.91%)، وتليه الفقرة الثالثة والعشرون، المتعلقة بـ: " ساعدت دراسة جدوى نظم المعلومات في استخدام قاعدة بيانات مشتركة، تسهل الحصول على المعلومات؛ لتدعم عملية صنع القرار " بمتوسط حسابي مرتفع، مقداره (3.65)، وبنسبة موافقة مرتفعة بلغت (73.09)، و جاءت الفقرة العشرون، المتعلقة بـ: " ساعدت دراسة الجدوى في ربط نظام المعلومات شبكياً بنجاح " بمتوسط حسابي(٣,٦٤) وبنسبة موافقة بلغت (72.73%)،

وجاءت الفقرة الحادية والعشرون، المتعلقة بـ: " أدت دراسة الجدوى إلى استخدم نظم معلومات تفاعلية، تستخدم شبكات الإنترنت والإكسترإنت " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مرتفع

(3.36)، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرة بلغت (67.27%). ويرجع ذلك كما أوضحته المقابلات إلى الفجوة بين الأهداف النظرية والتطبيقية لدراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات وعدم استكمال التنفيذ الفعلي، وما زال المشروع قيد التنفيذ، كما لوحظ من خلال النزول الميداني تعرض وزارة الإدارة المحلية لآثار العبث والتخريب الذي طال تجهيزات نظم المعلومات، خلال الصراعات السياسية الدموية الداخلية التي شهدتها اليمن في عام ٢٠١١م.

- **الفرضية الرابعة:** لا يوجد إسهامات لدراسة الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات لتلبي متطلبات المؤسسات الحكومية وتحقيق أهدافها.

أوضحت الدراسة عدم صحة الفرضية السابقة، و جاءت بنسبة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.61)، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرات بلغت (72.14%)، ما يؤكد ارتفاع دور دراسة الجدوى في تنفيذ نظم معلومات تلبي متطلبات الوزارات عند المبحوثين، إذ جاءت الفقرة الثامنة والعشرون، والمتعلقة بـ:" ساعدت دراسة الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات وتلبي كافة احتياجات العمل "، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع، بلغ (3.75)، وبنسبة موافقة على مضمون هذه الفقرة بلغت (74.91%)، وتليها الفقرة التاسعة والعشرون، المتعلقة بـ:" ساعدت دراسة الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات، وأسهمت في تحسين الأداء الإداري "، بمتوسط حسابي مرتفع، مقداره (3.71)، وبنسبة موافقة بلغت (74.18%)، وجاءت الفقرة الثلاثون " ساعدت دراسة الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات وأسهمت في تحسين الأداء الوظيفي " بمتوسط حسابي مرتفع، مقداره (3.65)، وبنسبة موافقة مرتفعة بلغت (73.09)، في حين جاءت الفقرة الخامسة والثلاثون، المتعلقة بـ: " ساعدت دراسة الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات في تقديم الخدمات للجمهور عبر الإنترنت (البوابة الإلكترونية للوزارة)"، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي متوسط (٣,٣١)، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرة بلغت (66.18)، وهو ما أكدته المقابلات بأن تقييم مشاريع نظم المعلومات لا يتجاوز الوزارة إلى المستوى المحلي، وعدم التكامل مع الأجهزة المركزية في الوزارات والمؤسسات الأخرى، وعدم استكمال تنفيذ المشروع المعلوماتي.

- **الفرضية الخامسة**: لا توجد مساهمة لدراسة الجدوى في قابلية تطوير وتحديث نظم المعلومات.

كشفت الدراسة عدم صحة الفرضية السابقة، فقد جاءت بنسبة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.83)، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرات التي بلغت (76.68%)، ما يؤكد ارتفاع دور دراسة الجدوى في تنفيذ نظم معلومات قابلة للتطوير والتحديث في الوزارات عند المبحوثين، إذا جاءت الفقرة والحادية والأربعون المتعلقة بـ: " ساهمت دراسة الجدوى في تنفيذ نظم معلومات قابلة لتوسعة القدرة التخزينية "، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع، بلغ (3.93)، وبنسبة موافقة على مضمون هذه الفقرة بلغت (78.55%)، وتليها الفقرة التاسعة و الثلاثون، المتعلقة بـ: " ساهمت دراسة الجدوى في تنفيذ نظم معلومات تتيح إمكانية ربط الفرع بالمركز الرئيسى "،

بمتوسط حسابي مرتفع، مقداره (3.85)، وبنسبة موافقة بلغت (77.09%)، وفي حين جاءت الفقرة السادسة والثلاثون المتعلقة بـ:" ساهمت دراسة الجدوى في اختيار نظام معلومات قابل للتطوير والتحديث "، بمتوسط حسابي مرتفع، مقداره (3.65)، وبنسبة موافقة مرتفعة بلغت (76.00%)، في حين جاءت الفقرة الثامنة والثلاثون المتعلقة بـ: " ساهمت دراسة الجدوى في تنفيذ نظم معلومات قابلة للتكامل مع أنظمة أخرى "، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي متوسط (٣,٧١)، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرة بلغت (74.18%)، حيث كشفت المقابلات إن تنفيذ مشاريع نظم المعلومات، متمثلة في تقييم وتقويم دراسة الجدوى لا تعتمد على التغذية العكسية المعتمدة على مخرجات التنفيذ للوائح، وتغيير الهيكل التنظيمي وإدارة النظم، وتسيير الأنظمة التكنولوجية، واستخراج البيانات، ما يعمل على استمرارية الفجوة التكاملية بين نظم المعلومات والأنظمة الأخرى، وعدم وجود تطوير للأنظمة المعلوماتية في الوزارتين محل الدراسة؛ لأن دراسة الجدوى وتحديث النظم تتم من خلال الجهات والمنظمات الخارجية المانحة، ولا توجد استراتيجية التطوير والتحديث من قبل سياسات وتوجهات الوزارتين، وإنما العمل وفق الاحتياج الأني والتمويل الخارجي.

- **الفرضية السادسة:** لا يوجد دور لدراسة الجدوى في تنفيذ نظم معلومات ذات كفاءة عالية.

بينت الدراسة عدم صحة الفرضية السابقة، فقد و جاءت بنسبة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.75)، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرات بلغت (74.91%)، ما يؤكد ارتفاع دور دراسة الجدوى في تنفيذ نظم معلومات ذات كفاءة عالية في الوزارات عند المبحوثين، إذ جاءت الفقرة الثامنة والأربعون، والمتعلقة بـ: " وفرت دراسة الجدوى نظام معلومات، يتمتع بسعة تخزينية عالية "، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع، بلغ (3.76)، وبنسبة موافقة على مضمون هذه الفقرة بلغت (75.27%)، وتليها الفقرة الثالثة والإربعون، المتعلقة بـ:" وفرت دراسة الجدوى نظام

معلومات، يتمتع بسرعة عالية في معالجة البيانات " بمتوسط حسابي مرتفع، مقداره (3.75)، وبنسبة موافقة بلغت (74.91%)، وفي حين جاءت الفقرة الخامسة والإربعون المتعلقة بـ: " وفرت دراسة الجدوى نظام معلوماتي يتمتع بسهولة الاستخدام " بمتوسط حسابي مرتفع، مقداره (3.71)، وبنسبة موافقة مرتفعة بلغت (74.18%)، وجاءت الفقرة السادسة والأربعون، المتعلقة بـ:" وفرت دراسة الجدوى نظام معلومات لا يسمح بتكرار البيانات والمعلومات "، في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي متوسط (٣,٦٢)، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرة بلغت (72.36%)، حيث أوضحت المقابلات عدم وجود قاعدة معلوماتية شاملة، وعدم التنسيق والتكامل بين جميع القطاعات على مستوى كل وزارة، كما بينت الملاحظات التي دونتها الباحثة

ضعف شبكة الاتصالات المعلوماتية في الوزارة التربية والتعليم بينما وزارة الادارة المحلية في طور إعادتها وإصلاحها.

أوضحت الدراسة الارتباط بين متغيراتها، حيث بينت على مستوى متغير الوزارة : أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات استجابات أفراد عينتي الدراسة، حول دور دراسة الجدوى

في تنفيذ مشاريع نظم معلومات تعزى لمتغير الوزارة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لفئة العاملين في وزارة الإدارة المحلية (3.74) بانحراف معياري (0.45)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لفئة العاملين في وزارة التربية والتعليم(3.55) وبانحراف معياري (0.81)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (0.920-) عند مستوى دلالة (٠.366)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية، وهي أنه لا يوجد فرق بين متوسطات استجابات أفراد عينتي الدراسة حول دور دراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات تعزى لمتغير الوزارة. وهذه النتيجة تشير إلي إن وجهات نظر العاملين في إدارتي نظم المعلومات (محل الدراسة) متفقة حول دور وأهمية دراسة الجدوى في نجاح تنفيذ مشاريع نظم المعلومات، كما بينت المقابلات تطلع القيادات الإدارية لضرورة الاستفادة من تجارب نجاح الدول في هذا المجال.

التوصيات:

من خلال ما توصلت إليها الدراسة من نتائج، تمت مناقشتها آنفاً، يمكننا صياغة توصيات الدراسة التي تمثل رؤية استشرافية لأهمية دور دراسة الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية، ونستعرضها بالآتي:

١- ضرورة تنفيذ دراسة الجدوى لمشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية، وفق مراحل ومعايير ومتطلبات علمية، بما يضمن نجاح دراسة الجدوى، وفاعلية واستدامة مشاريع نظم المعلومات. ووفقاً للنموذج المقترح الموضح بالملحق رقم(٤).

٢- إدراج دراسة الجدوى ضمن سياسة المؤسسات الحكومية؛ ضماناً لفاعلية ونجاح التخطيط والتنفيذ للمشاريع وحل المشكلات، والعمل وفق الرؤى التطويرية والتحديثية لها، ورصد موازنة كافية لتكاليف دراسة جدوى مشاريع نظم المعلومات بما يحقق جودة تنفيذها وفاعلية دورها.

٣- ضبط معايير المناقصات في المؤسسات الحكومية؛ لدراسة الجدوى عند تنفيذ مشاريع نظم المعلومات بما يضمن المنافسة الحرة بين الشركات المتقدمة، وتقديم دراسة جدوى دقيقة وعلمية و واقعية بأقل التكاليف.

٤- تنفيذ مشاريع نظم المعلومات بناء على دراسة جدوى شاملة ومتكاملة وفق رؤى علمية وخطط إستراتيجية وتطويرية، تستوعب الواقع المؤسسي ودوره الخدمي والتنموي الإني والمستقبلي في مختلف المؤسسات الرسمية، منعاً للتنفيذ العشوئي وغير المعقلن لمشاريع نظم المعلومات، وما يترتب على ذلك من هدر للموارد والقدرات، وتعثر تنفيذ واستكمال مشاريع نظم المعلومات، وفشل الأهداف والتطلعات المؤسسية التي تعول عليها.

٥- توفير البنية التحية المطلوبة، لتنفيذ مشاريع نظم المعلومات، وما يرتبط بها من تجهيزات فنية وتقنية وخدمية، تضمن فاعلية وتطوير العمل المؤسسي، وتعزز من التكامل والتنسيق والمواءمة بين مختلف القطاعات على المستوى المركزي والمحلي.

٦- توفير نظام معلوماتي متكامل ومترابط، يرتكز على قاعدة معلوماتية، تتسم بالمرونة والشمولية والدقة للبيانات والمعلومات بين مختلف القطاعات المؤسسية، تمكن صانعي السياسات ومتخذي القرارات من العمل وفق رؤى علمية ومؤسسية متطورة.

٧- ضرورة توافر آليات ومعايير التقييم والتقويم لدراسة الجدوى ومشاريع نظم المعلومات؛ لضبط واستيعاب المدخلات، وتحسين جودة المخرجات، بناء على التغذية العكسية المعتمدة على مخرجات التنفيذ، ولتوافر متطلبات وعوامل نجاح دراسة الجدوى ومشاريع نظم المعلومات من لوائح قوانين، وإعادة الهيكل التنظيمي للقطاعات والمؤسسات وإستيعاب التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة بما يضمن أمن معلوماتي رصين، يحفظ سرية واستدامة المعلومات، والتكامل بين نظم المعلومات والأنظمة الأخرى.

٨- ضرورة توفير شبكة معلوماتية، تتيح فرص الحصول على المعلومات والخدمات المؤسسية للمواطنين، العاملين، صناع القرار، الباحثين، سواءً عبر خدمات الجمهور أو البوابات الألكترونية؛ لتكون في متناول الجميع، كلما استدعت الحاجة لذلك.

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

١. إبراهيم مروان عبدالمجيد، (٢٠٠٠)، **"أسس البحث العلمي الإعداد الرسائل الجامعية"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط١.

٢. الحميدي نجم عبدالله ، العبيد عبدالرحمن الأحمد، السامرائي سلوى أمين، (٢٠٠٥)،**" نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن،ط١.

٣. اللوزي موسى، (٢٠٠٥)، **"التنمية الإدارية المفاهيم الأسس التطبيقات"**، دار وائل للنشر، عمان.

٤. الزيباري طاهر حسو، (٢٠١١)، **"أساليب البحث في علم الاجتماع"**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

٥. دياب محمد، (٢٠٠٧)، **"دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع"**، دار المنهل للنشر والتوزيع، اللبناني.

٦. راضي سامي، (٢٠١٣)، **"منهج البحث العلمي في المجال الإداري"**، دار التعليم الجامعي الإسكندرية.

٧. سلطان إبراهيم، (٢٠٠٥)، **"نظم المعلومات الإدارية مدخل النظم"**، الدار الجامعي، الإسكندرية، ط١.

٨. عبد الرزاق محمد قاسم، (٢٠٠٩)، **" أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات دراسة "**، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، ط١.

٩. عبدالكريم عبدالعزيز مصطفى، (٢٠٠٢)، **"دراسة الجدوى وتقييم المشروعات"**، الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

١٠. عبدالله عبدالخالق، (٢٠٠٤)، **"العولمة وتداعيتها على الوطن العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١١. يعقوب عبدالكريم محمد، (٢٠٠٨)، **"دراسات جدوى المشروع"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط١.

١٢. ياسين سعد غالب، (٢٠٠٠)، **"تحليل وتصميم نظم المعلومات"**، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان الأردن.

ثانياً: الدوريات المحكمة:

١. معايير تقانة المعلومات والاتصالات، (٢٠٠٨م)، دراسة الجدوى في مشاريع تقانة المعلومات والاتصالات، وثيقة ISMF المعلومات والاتصالات الاصدار رقم ١,٠٠.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

١. زيرار، حفصة، (٢٠١٣)، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري حالة قرض استثماري لدى البنك الوطني، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.
٢. ذيب حسين، (٢٠١٢)، فاعلية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة.
٣. باوجيه علي سالم،(2011) نظم المعلومات الإدارية ودورها في عملية صناعة القرارات في الجامعات الأهلية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
٤. دية حنإن خليل محمد، (2011)، العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية والتنمية الإدارية في وزارة الداخلية الفلسطينية من وجهة نظر المديرين ورؤساء الأقسام، جامعة القدس.
٥. سنهوب شريف عبد القادر، (٢٠٠٩)، دراسة نظم المعلومات المصرفية ودورها في رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي، جامعة الخرطوم.
٦. الشريف عبده نعمان، (2005)، دور نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية حالة وزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية، الجزائر.
٧. أبو سبت صبري فايق عبدالجواد، (2005)، تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
٨. القضاة غسإن مصطفى أحمد، (٢٠٠٨)، أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية دراسة ميدإنية، جامعة الأردن.
٩. المحاسنة محمد عبدالرحيم، (2005)، أثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات دارسة ميدإنية في دائرة الجمارك الأردنية، الأردن.

سياسات وقواعد وإجراءات النشر

سياسات النشر :

- نشر الأبحاث الأصيلة باللغتين العربية والإنجليزية في أي من حقول العلوم الإدارية والانسانية ..
- نشر الابحاث التي من شأنها ان تعمل على تطوير النظرية الادارية والانسانية وإثراء ممارساتها .
- تعطى الأولوية للبحوث التي تقدم الحلول العلمية والعملية للمشكلات الإدارية والانسانية
- يعتمد قرار قبول البحوث المقدمة للنشر على توصية هيئة التحرير والمحكمين، حيث يتم تحكيم البحوث تحكيما سريا .

قواعد النشر :

- يقدم الباحث ثلاث نسخ للبحث مطبوعة على ورق (A4) على وجه واحد وبمسافتين ومرفق معه CD، مع ذكر البرنامج الذي تم استخدامه في الطباعة.
- يقدم الباحث خطابا مرافقا للبحث يفيد بأن البحث لم يسبق نشره .
- يعتمد الباحث على الاصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في اعداد وكتابة الابحاث العلمية .
- ان يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة ويستخدم في الكتابة خط Arabic Transparent للأبحاث العربية و Times New Roman للأبحاث الانجليزية بنط (14) للمتن(16) للعناوين (12) للهوامش (1,15) تباعد الأسطر ولا يزيد عدد الاسطر عن 25 سطر، وينبغي الا يزيد حجم البحث على عشرين صفحة بما في ذلك المراجع والهوامش والجداول والأشكال والملاحق .
- ان يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية والانجليزية في صفحة واحدة .

إجراءات النشر والتحكيم :

- ترسل البحوث والمراسلات الي مجلة جامعة الرازي على العنوان التالي :
- الجمهورية اليمنية – صنعاء – جامعة الرازي (**www.alraziuni.edu.ye**) مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية.
- هاتف (٢١٦٩٢٣) تليفاكس (٤٠٦٧٦٠) البريد الإلكتروني لرئيس التحرير (**fash_dean@alraziuni.edu.ye**).
- يرفق بالبحث السيرة الذاتية للباحث .
- في حالة قبول البحث مبدئيا يتم عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث ويتم اختيارهم بسرية ولا يعرض عليهم إسم الباحث او بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى اصالة البحث وقيمته العلمية ومدى إلتزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها ويطلب من المحكم مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمه .
- في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الي الباحث بهدف إجراء التعديلات الازمة على ان تعاد في مدة اقصاها شهر .

- يخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التسليم .

قواعد عامة :

- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة .
- تقدم المجلة مجانا لكل صاحب بحث أجيز للنشر نسختين من العدد المنشور به البحث .
- المواد التي تتضمنها البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة .

ملخصات الرسائل الجامعية :

تنشر المجلة ملخصات الرسائل الجامعية (رسائل الدكتوراه والماجستير) التي تم إجازتها بالفعل، والمتصلة بحقول المعرفة الادارية والانسانية والمجالات ذات الصلة، ويتم إعداد الملخص بمعرفة صاحب الرسالة، ولا يتجاوز عدد صفحات الملخص خمس صفحات ..

التقارير عن المؤتمرات والندوات :

ترحب المجلة بنشر تقارير موجزة عن المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية الحديثة الانعقاد والتي تتصل موضوعاتها بواحد او اكثر من مجالات اهتمام المجلة .

التعقيبات والتعليقات الانتقادية على بحوث منشورة في المجلة :

ترحب المجلة بنشر التعقيبات والتعليقات على بحوث سبق ان نشرتها المجلة، ويجرى تحكيم التعليقات المقدمة للنشر بمعرفة اثنين من المحكمين أحدهما مؤلف البحث موضع التعليق، وفي حال إجازة التعليق للنشر، يدعى المؤلف للرد على التعليق اذا رغب في ذلك، وتنطبق على التعليقات المقدمة الشروط الشكلية المتعلقة بالبحوث.

رسوم التحكيم والنشر فى المجلة :

تتقاضى المجلة مقابل نشر البحوث المحكمة والمقبولة الرسوم الآتية :

١. البحوث المرسلة من خارج اليمن (**$150**) .
٢. البحوث المرسلة من داخل اليمن (**15000** ريال) .
٣. هذه الرسوم غير قابلة للإرجاع سواء تم قبول البحث للنشر أو لم يتم النشر
٤. البحوث المقدمة من باحثي جامعة الرازي مجانا .

قيمة الاشتراكات السنوية فى المجلة :

- للأفراد (**6000** ريال) المنظمات (**12000** ريال) داخل اليمن
- للأفراد (**$10**) المنظمات (**20 $**) خارج اليمن .
- (جميع حقوق الطبع محفوظة للمجلة)

رقم الايداع في دار الكتب الوطنية - صنعاء ( ) لسنة **2020م**

مجلة جامعة الرازي - مجلة علمية محكمة – تهدف الى اتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وانتاجاتهم العلمية باللغتين العربية والانجليزية في مختلف العلوم الادارية والانسانية

المحتويات

م	الموضوع	الباحث	الصفحة
١	الحذف واثره في إبراز السياق النفسي في المحاورات القرآنية	أ/ عبده محمد قايد عبدالله غيلان	
٢	استراتيجية المحيط الازرق واثرها في ابعاد الأداء التسويقي	ا. م. د. امال محمد المجاهد & محمد محمد الفطيم	
٣	التواريخ العالمية مدلولها - ظهورها - أبرز ممثليها (المؤرخون المسلمون نموذجاً)	أ/ أنور محمد كليب علي قحمي	
٤	تحديد درجة الاحتياج إلى تطبيق المواصفة الدولية ISO 15189:2012 لجودة وكفاءة المختبرات الطبية وأثرها على رضا مستخدمي نتائج الفحص	د. جمال الكميم	
٥	تصور مقترح لتطوير عملية اتخاذ القرار في الجامعات اليمنية	د. محمد محسن صالح رزه د. تركي يحي القباني	
٦	النتائج الاقتصادية للفتوحات في عصر الدولة الأموية(٦٥-١١٠هـ/٦٨٥-٧٢٤م)	أ/ رضوان درويش سليمان أحمد الأهدل	
٧	إستيثاق الدين بالرهن (دراسة مقارنة)	أ/ عبد السلام نعمان رشيد الجُميلي	
٨	الشواهد الشعرية في كتاب (الاقتراح في أصول النحو: للسيوطي (ت٩١١هـ) (دراسة نحوية دلالية)	أ/ عبدالله أحمد حمزة النهاري	
٩	صورة المراة في الشعر اليمني المعاصر	أ/ عزيز محمد صالح مسعود	
١٠	دراسة الجدوى ودورها في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية اليمنية.	أ/ منى سعيد عثمان قاسم الحكيمي	

كلمـــة العدد:

تسعى كلية للعلوم الإداريـــة والإنسانـية في جامعة الرازي جاهدة للقيام بالتطوير الدائم لبرامج الكلية والارتقاء بالبحث العلمي .

ويسعدنا ويشرفنا أن نقدم بين ايدي البـاحثين والأكـاديميين وغيـرهم العـدد الاول مـن هـذه المجلــة - مجلـــة جامعـــة الرازي للعلوم الإداريـــة والإنسانـية وهي دوريـة عمليـة محكمـة لنشـر الابحاث بعد تقييمها وتحكيمها تحكيماً علمياً من قبل محكمين خارجيين وفق ضـوابط التحكيم العلمـي المتبع .

متمنيين من الله عز وجل ان تكون المجلـــة منبراً بحثيا منفتحاً على جميع الباحثين.

ونرحب بأي مقترحات من شأنها تطوير المجلـة في الاعداد القادمة.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

د / محمد حسيني الحسيني